

وزير العدل رئيس اللجنة العليا لميثاق العمل الوطني:

الجلس المنتخب «تشريعي».. والمعين «للمشورة والرأي» الميثاق لا يلغي الدستور إنما يفعله وهو آلية للدخول لحياة ديموقراطية مستقرة



خليفة ان حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى حفظه الله ومن خلال لقاءاته واحاديثه مع فعاليات المجتمع البحريني خلال الفترة الماضية قد أكد على هذه المبادئ. وأشار وزير العدل والشئون الإسلامية رئيس اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني الى ان ميثاق العمل الوطني لا يلغي الدستور إنما يفعله وهو آلية للدخول لحياة ديموقراطية مستقرة.

أكد الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشئون الإسلامية رئيس اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني أكد على ان المجلس النيابي المنتخب انتخاباً حراً مباشراً والذي جاء في مشروع الميثاق هو المجلس المناط به المهام التشريعية في الدولة كما أكد على ان المجلس المعين سيكون للمشورة والرأي وذلك كما هو معهود به في النظم الديمقراطية.

لشأن البحرينيين حينما أقدمت الصحيفة بنشر سلسلة تحقيقات تبين فيها الوجه القبيح للسلطة، ومن ثم منع تلفزيون العالم بنشر أي تقارير تخص البحرين.

ثم جاء دور طمر معالم القرى بتغيير أسماء و أحياء بعض القرى، فبعضها سرقت أراضيها وبعضها غيرت أسمائها بأسماء لا تمت لثقافة أو هوية القرية بصله، إضافة إلى كتابة المناهج الدينية بأيدي مغرزة وحاقدة من خلال تضمين المناهج الدينية للتكفير والتسقيط للمواطنين بشكل ملحوظ.

ماذا بعد ؟

ألا يستحق هذا الشعب المطحون والمنهك سياسياً الذي رفع وردد شعارات الإصلاح والتغيير في بداية المشروع الإصلاحية أن يرتاح؟ أما أن الأوان لأن يقول الشعب كلمته؟ أليس من حقه أن يقول أن يعيش بأمان واستقرار ويعامل على أساس المواطنة الصالحة بعيداً عن طائفته ومنطقته وغيرها ؟ أما أن الأوان لأن يؤسس لمصالحة وطنية

حقيقية تتصف بالضمائم الضحايا ؟ أما أن الأوان ليكتب هذا الشعب دستوراً بيده ؟ أما أن الأوان لهذا الشعب أن يسكن كما يسكن الآخرين في بيوت محترمة ؟ أما أن الأوان لأن يحصل المواطن على وظيفة تحفظ له كرامته وإنسانيته ؟ أما أن الأوان لأن يعيش شعب البحرين بكل فئاته متحاباً متعاوناً ويجلى كل الغرباء عن أرضه ؟ أما أما أما وتمتد القائمة .

استصدار قوانين التجمعات والجمعيات والإرهاب التي شكلت تضييقاً على الحريات، وجاء نفوذ المجنسين الجدد أقوى لتغلغلها في المناصب العليا والحساسية، كالدخول في الجيش والتربية وغيرها من الوزارات ذات الذراع المفتوح لاحتضان جماعة على حساب الفئات الأخرى من المجتمع .

يوماً بعد يوم يستشعر المواطنون وجود جنسيات من أصقاع الأرض فبعد تجنيس السوريين والأردنيين واليمنيين والمصريين والتونسيين والسودانيين وغيره ممن الجنسيات الأخرى جاء دور العراقيين فهل يطمئن الوطن بتغيير هويته، وجاءت حضور المالكة تبنى في ساحل وجدار إسمنتي يشيد في ساحل آخر.

أزمات أمنية مفتعلة كثيرة على مدى 7 سنوات لم يكن أمامها إلا جر الشارع للعنف من أجل عودة القبضة الأمنية من جديد والتي لم تحدث بحكمة المواطنين مع ظهور حوادث أمنية هنا وهناك بسبب المشكلات المفتعلة .

كما افتعلت أزمة أمنية حينما أقدم على اعتقال عالم الدين الشيخ محمد سند في مطار البحرين بعد قدومه من الخارج وعلى أثرها تمت مناقشات بين المعارضين لاعتقال الشيخ محمد سند وبين قوات الأمن المدججة بالسلاح والتي كانت تطوق المطار بأكمله لتصيب من أصيب وتمتقل منهم العشرات، ومؤخراً منع صحيفة القبس الكويتية نشر أي خبر

المتعاقبة بعد المشروع بنفس الوجوه ونفس السياسات التي تدير مؤسسات الدولة بالشللية والفئوية والفساد المالي والإداري ومن ملامح آخر حكومة شكلت إعادة توزيع وزير التآزيم الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، رغم ارتباطه حسب ما ينقل بشكل مباشر بتقرير البندر.



قوات الأمن تهاجم إحدى المسيرات السلمية المرخصة

أزمات أمنية مفتعلة لم يتكرر أو يتصل الشعب البحريني من التغييرات البسيطة التي بدأ بها المشروع الإصلاحية، ولكن، ولدت طائفة توزيع المناصب والثروات وطائفة الحقوق في التعليم والعلاج والبعثات والترقيات.. الخ . ولم تترك الحقبة المذكورة على مستوى المجلس النيابي الذي كان من المنتظر أن يؤسس لحياة معيشية كريمة سوى

يهدد حريات وحقوق المواطنين وتحويل التغييرات إلى تغييرات صورية وافتعال أزمات لتضييع بوصلة الإصلاح الحقيقي ! المشروع الإصلاحية باركه من في الغرب ومن في الشرق، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، فلم يلمس المواطن حقيقة التغيير التي لم تنعكس على الواقع المعيشي ولا السياسي بل جاءت الحكومات